

ضغوطات متواصلة لمقاطعة قمة العشرين في السعودية



التغيير

قال موقع "نيوز ري" الروسي إن قمة العشرين المزمع عقدها إلكترونيا الشهر المقبل في الرياض تواجه ضغوطات ودعوات متصاعدة لمقاطعتها نظرا لعدة أسباب.

وأكد الموقع الروسي أن الإدارة الأمريكية تواجه ضغوطات من الكونغرس بالتغيب عن قمة الدول العشرين في المملكة، وذلك على خلفية ما اعتبره نواب أمريكيون سجلا سيئا للمملكة في مجالي حقوق الإنسان والسياسة الخارجية.

وأضاف أن أعضاء مجلس النواب الأمريكي قدموا للمملكة مجموعة من الشروط، يجب عليها الاستجابة لها حتى توافق واشنطن على المشاركة في اجتماعات قمة العشرين المبرمجة خلال الشهر المقبل.

وكشف أن هذه الشروط تتعلق أساسا بالسياسات الداخلية والخارجية للمملكة، وهي تأتي في وقت تشير فيه التوقعات إلى أن الخطر الحقيقي على الرياض لا يزال يتمثل في الأوضاع الاقتصادية، خاصة وأن تقرير صندوق النقد الدولي الأخير لا يبشر بالخير بالنسبة للاقتصاد في المملكة.

وذكر الموقع أن إدارة الرئيس ترامب تلقت ضغوطات ومطالبات بعدم المشاركة في قمة الدول العشرين، التي من المنتظر أن تحتضنها المملكة في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني.

ووجهت مجموعة مكونة من 45 عضوا في الكونغرس يمثلون الحزب الديمقراطي رسالة إلى البيت الأبيض يقولون فيها إن المملكة مطالبة بتغيير سمعتها كبلد ينتهك حقوق الإنسان ويرتكب الاعتداءات في سياسته الخارجية.

وقالت النائبة إلهان عمر في تعليقها على هذه الرسالة: "لا يمكنني أن أتخيل اختيارا أسوأ لاحتضان قمة الدول العشرين. إن الخط السياسي للمملكة يتناقض مع كل المبادئ التي ندافع عنها نحن كأمركيين. إنها تمثل نظام حكم ملكي مطلق دون أي نوع من التمثيل الديمقراطي، وهي تنتهك باستمرار حقوق النساء وتقتل الأبرياء حتى من مواطنيها."

وأشار الموقع إلى أن الرياض مطالبة بالاستجابة لهذه الشروط حتى يصبح ممكنا مشاركة واشنطن في القمة، لأن إدارة الرئيس ترامب مطالبة بالدفاع عن حقوق النساء وأولئك المعتقلين في السجون والذين يتعرضون للتعذيب والقتل على يد القيادة في المملكة.

وأكد الموقع أن العائلة الحاكمة تواصل النظر في إمكانية تأجيل القمة من نوفمبر/ تشرين الثاني إلى موعد لاحق.

وبحسب مصادر غير رسمية فإن هنالك أشياء أخرى لا علاقة لها بوباء كورونا، تمت الإشارة إليها ضمن أسباب التفكير في التأجيل.

وأصدر صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع تحديثه لنظريته للأوضاع في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

وبحسب الصندوق فإن الناتج القومي الخام لهذه الدول سوف يشهد انخفاضا بنسبة 4.1 بالمائة في العام

2020، بعد أن كان منتظرا أن تكون النسبة 2.8 بالمائة فقط.

وبحسب الباحثين في الصندوق فإن التوقعات بنيت على فرضية أن سعر برميل النفط لهذا العام سوف يكون معدله 41.69 دولارا، وسيصبح في العام المقبل 46.70.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط إلى 48 دولارا للبرميل على المدى المتوسط. ورغم ذلك فإن صندوق النقد يقدم توقعات متشائمة للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومن بينها المملكة ،

وتشير الأرقام إلى أن الناتج القومي الخام للدول الست مجتمعة سوف ينخفض بنسبة ستة بالمائة خلال هذا العام.

ويعتقد خبراء النفط أن المملكة في الواقع تواصل تحمل عواقب حرب النفط التي بدأتها في النصف الأول من العام، أما الأزمة التي خلقها تفشي فيروس كورونا فهي تمثل فقط عاملا غير مباشر أدى لتفاقم الأوضاع.

وبحسب بيانات غير رسمية فإن عملاق النفط أرامكو يجري الآن محادثات مع صندوق الاستثمارات الدولي بلاك روك ومؤسسات استثمارية أخرى، من أجل بيع حصة في جزء مهم من بنية أرامكو التحتية في مقابل مبلغ عشرة مليارات دولار.

واعتبر المحللون أن مبادرة أرامكو للانسحاب من الخطة المشتركة لبناء مجمع لتكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية في الصين علامة سيئة.

وذكرت وكالة بلومبيرغ الأمريكية الإخبارية أن كلفة هذا المشروع في مقاطعة ليانينغ الواقعة في شمال شرقي الصين بلغت 10 مليارات دولار. وهكذا يبدو واضحا أن الجبهة الاقتصادية باتت أكثر خطورة على الرياض من السياسة الخارجية.